ندوة إقليمية حول

# المرأة في البرلمانات العربية: تقدّم، ركود أم تراجع؟

## التجربة الشخصية في الانتخابات البرلمانية لعام 2003

مداخلة السيدة رضية شمشير علي
الجمهورية اليمنية

**9- 10 تموز/يوليو 2008**
بيروت، لبنان

1- **المدخل**: شهدت الجمهورية اليمنية انعقاد الدورة الانتخابية البرلمانية الثالثة 27/ ابريل/ 2003. و كانت النتيجة أن حصدت المرأة اليمنية مقعد يتيم واحد، كان من نصيب مرشحة الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وهي نفسها المرشحة التي نجحت في الدورة الانتخابية الثانية المنعقدة في أبريل 1997 بمحافظة عدن.

- هزت هذه النتيجة الأوساط النسائية بمختلف انتماءاتها وفئاتها ، مما أدى إلى أن تتداعي الهيئات النسائية العاملة في مجال تمكين المرأة سياسياً في اليمن _ ملتقى المرأة للتدريب والتأهيل ، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان _لتقييم فشل المرأة اليمنية في الانتخابات البرلمانية 2003م من خلال السؤال الذي ظل وسيظل قائماً في الأذهان : لماذا فشلت المرأة اليمنية؟ بل لماذا نجحت امرأة واحدة فقط؟! إذا علمنا أن عدد النساء المقترعات في الدورة الانتخابية لعام 2003 بلغت نسبتهن 43% .

**الجدول (1) يوضح نسبة المرأة اليمنية المقترعة في الانتخابات البرلمانية**

| الانتخابات البرلمانية | عدد المقترعات من النساء وفق سجلات القيد والتسجيل | النسبة |
|---|---|---|
| 1993 | 478,690 | %18 |
| 1997 | 1,272,063 | %27 |
| 2003 | 3,450,000 | %43 |

**الجدول (2) يوضح عدد المرشحات في الدورات الانتخابية البرلمانية**

| الانتخابات البرلمانية | عدد المرشحات |
|---|---|
| 1993 | 41 امرأة |
| 1997 | 19 امرأة |
| 2003 | 11 امرأة |

كان لابد من هذا المدخل الموجز للولوج إلى التجربة الشخصية.

2- **التجربة الشخصية في خوض الانتخابات البرلمانية لعام 2003 :-**

**2-1:** عند بدء لجان القيد والتسجيل أعمالها بمراجعة جداول الناخبين قيدت اسمي في المركز (ح) الدائرة (22) مديرية خورمكسر بمحافظة عدن ، تحت قيد رقم ( 96) وكان ذلك بتاريخ 6/

أكتوبر / 2002م هذا الإجراء القانوني ، أول خطوة على طريق تأكيد ممارسة حقي القانوني وفقاً لقانون الانتخابات العامة رقم (27) لعام 1996.

* عضو مكتب سياسي سابق في الحزب الاشتراكي اليمني أثناء انعقاد الدورة الانتخابية البرلمانية لعام 2003.

* راهناً عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

**2-1-2** :عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني دورة طارئة في يناير 2003، ليحدد قوائم المرشحين في الانتخابات النيابية . وفيما يتعلق بالمرأة حدد أن تكون عضوتا المكتب السياسي خولة أحمد شرف و رضية شمشير علي مرشحتا الحزب في محافظة عدن. هذه المحافظة كعاصمة سابقة لما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . عرفت نهوضاً ومشاركة للنساء في مختلف ميادين الحياة منذ نيل الاستقلال في 30/ نوفمبر/ 1967م ، وكان للمرأة حضورها الفاعل والمؤثر في مواقع صنع واتخاذ القرار في الانتخابات لمجالس الشعب المحلية 1976م ، ومجلس الشعب الأعلى 1978م.

- اعتبرت قرار المكتب السياسي بمثابة التكليف الحزبي ، فهيأت نفسي لدخول الانتخابات، رغم إصابتي بعارض صحي أعاقني لفترة عام عن النشاط المجتمعي .

**2-2**: لم تتواصل الهيئة الحزبية بمحافظة عدن معي لتنفيذ قرار المكتب السياسي فبادرت بالاستفسار، وفوجئت بادعاءات الهيئة الحزبية بأنه نظراً لسفري تمت المفاضلة بيني وبين مرشح رجل ،وتم اختيار المرشح الرجل .

وهذا محض افتراء للأسباب التالية:

1- عدت من سفري بعد العلاج في26/ أكتوبر / 2002

2- تمت المواجهة مع الهيئة الحزبية في الدائرة (22)، ليكون ردها تم اختيار المرشح بطريقة ديمقراطية ؟ ديمقراطية يحجب فيها رأي وصوت الأخر .

3- إن اتحاد نساء اليمن م/ عدن وجه نداءاً بأن تكون الدائرة مغلقة لصالح المرأة،وبالمقابل فضل الحزب المرشح الرجل .

**1-2-2**: بعد هذه المماحكات توصلت للاستنتاج التالي وهو:-

" أن هناك في الحزب من لا يؤمن بقدرات وجهود المرأة ، وأن النظرة لا تزال دونية وقاصرة تجاه المرأة ، ولا يزال البعض يعيش في كنفها ويؤقلمها وفق رؤيته الشخصية "

وإثباتاً لحق المرأة في المشاركة السياسية ،كان قراري الذي اتخذته باستقلالية وبإرادة تطلبت أن أناقش نفسي بكل النتائج المترتبة لخوض الانتخابات كمرشحة مستقلة ، وأن أواجه حزبي ومرشحه الذي يمتلك كل الإمكانيات والدعم المادي والمعنوي والبشري.

**2-2-2**: كان إعلان نزولي كمرشحة مستقلة هي الخطوة الأولى فقمت بتقديم ملفي كمرشحة مستقلة إلى اللجنة الأساسية في الدائرة (22) وكان أحد أعضائها ممثلاً للحزب الاشتراكي اليمني وكل خطوات وإجراءات المتابعة ملاحقة من قبله وممثلي أعضاء الحزب في اللجان الفرعية .

عملت على دراسة واقع الدائرة (22) الانتخابية من حيث عدد المراكز، المسجلين ضمن قوائم القيد والتسجيل، الدعم المادي للحملة، فرق المتطوعين، النزول الميداني للتعرف على مكونات الدائرة جغرافياً، الزيارات للأسر، إعداد البرنامج الانتخابي، تحديد متطلبات الحملة الإعلامية من ملصقات، صور، مطبوعات خاصة.

يعود الفضل بالدرجة الأساسية لأسرتي ، جيراني ،عضوات في الحزب شعرن بالظلم الذي لحق بي ، صديقات الدراسة ، ملتقى المرأة للتدريب والتأهيل ، شخصيات اجتماعية ، صحيفة الأيام وهي صحيفة أهلية، فرع اتحاد نساء اليمن بمحافظة عدن الذي أعلن دعمه للمرشحات المستقلات.

**1-3**: اتخذت جملة من الوسائل والأساليب تركزت في :-

1- فتح باب التبرعات لحملتي الانتخابية بين أوساط الأسره.

2- تحديد رئيس لفريق الحملة الانتخابية.

3- توزيع المهام بين أعضاء الفريق.

4- الاتصال والتواصل مع جمهور الناخبين.

5- تحديد المسئول المالي.

6- تحديد الرمز الأنتخابي.

7- أعطاء التوجيهات لفريق العمل الطوعي بالألتزام بالمربعات و المواقع الخاصه و المحدده بتلصيق و تعليق الصور و الملصقات و اليفط.

8- تحديد قائمة المسئولين أمام الصناديق ولجان الفرز يوم الاقتراع .

9- توزيع المهام بين أعضاء الفريق و الخاصه بالتهيئه و التحضير للمهرجان الانتخابي المقرر وفقاً لبرنامج الدعايه الأنتخابيه للمرشح.

10- فتح الحوار مع المرأة الناخبة لتوصيل رسالة تتعلق بحجب الحزب ترشيحي كامرأة.

11- طباعة عدد من الوسائل الخاصة بالدعاية (صور، هدايا رمزية، بطاقات تعريفية بالمرشحة، ...الخ)

4-1: تم تمويل الحملة الانتخابية من خلال :_

1- مدخراتي المالية الشخصية.

2- دعم من قبل الأسرة وتحديداً أخواتي.

3- شخصية اجتماعية.

4- صندوق المرأة العالمي.

**1-5**: لم أتمكن من الولوج إلى وسائل الإعلام فهي مملوكة للدوله والحيز محدد للأحزاب والتنظيمات السياسية لإعلان برامجها الانتخابية وصور مرشحيها، باستثناء صحيفة (الأيام) وهي صحيفة أهلية عملت على نشر برنامجي الانتخابي ودعم حملتي بدون مقابل مادي.

6- **أبرز الصعوبات كمرشحة مستقلة**:- إن أبرز المعوقات تركزت في اجراءات الترشيح ، حيث تنص الفقرة (ب) من المادة (58) من قانون الانتخابات العامة حصول المرشح المستقل على توقيع وتزكية (300) ناخب من سكان الدائرة .

و وفقاً للدليل الانتخابي الذي أصدرته اللجنة العليا الانتخابات في دورة 2003، شكلت هذه المادة إجراء تعجيزي أمام المرشح المستقل الذي تطلب اشتراط التالي:-

1- أن يتم جمع التوقيعات من معظم مراكز الدائرة. وشكل ذلك عبئاً غير عادلاً على المرشحين المستقلين.
2- إثبات حضور المزكين أمام القاضي للتأكد من توقيعهم أمامه.
3- التحقق من المزكين الموقعين بانتمائهم إلى الدائرة الانتخابية.
4- تحديد الفترة أسبوع لاستكمال اجراءات التزكية وبالنسبة لي استغرق ذلك وقتاً على حساب حملتي الانتخابية.

7- أ: حوربت لأني إمرأه أمتلك القرار.

ب: حوربت لخروجي عن المألوف في مواجهة القرار الحزبي. حيث تعودنا دائماً الخضوع والانصياع للنص الحزبي باعتبار الخروج عنه خروج عن الأجماع الحزبي.

ج: بث الإشاعات المغرضة ضدي من قبل فريق المرشح الحزبي.

8- شكل النظام الانتخابي المعتمد في الجمهورية اليمنية عوامل أساسية في الفشل، بالإضافة إلى جملة التدابير و الإجراءات التي يجري اتخاذها من قبل اللجنة العليا

للانتخابات واللجان الإشرافية واللجان الأساسية وهي إجراءات يمكن تسميتها (إجراءات أخر لحظة ) تسهم في تضييع فرص النجاح أمام المرشح المستقل.

**9- أهم العوامل التي تساعد على وصول المرأة إلى البرلمان :-**

1- أن تتضمن التشريعات الانتخابية العربية الضمانات القانونيه و الحقوقية التي تكفل تأمين مشاركة المرأة في الأنتخابات البرلمانية.
2- عدم تسييس المشاركة للمرأة في الانتخابات البرلمانية.
3- حملات رفع الوعي القانوني والحقوقي لمشاركة المرأه في الأنتخابات البرلمانيه.
4- فتح الحوار مع وزارات الأوقاف والإرشاد والإعلام، لخطاب ديني مستنير يؤكد حقوق المرأة في الإسلام.
5- أن تحدد الأحزاب والتنظيمات السياسية ضمن قوائمها من المرشحين، قائمة النساء المرشحات.
6- الأهتمام بأختيار النوعيه من النساء من حيث القدره و المهاره و الكفاءه لأغلاق الباب في وجه اولئك الذين يشترطون الكمال في ترشيح المرأه.
7- التأهيل و التدريب للنساء الراغبات في الترشيح و خاصة في مجال أعداد الخطاب السياسي.

**ب- كيف يمكن إيصال النساء إلى البرلمان:**

1- من خلال المناصرة الداعمة للقيادات النسائية في الأحزاب والتنظيمات السياسية.
2- تشكيل لوبي ضاغط من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.
3- قرار سياسي قوي داعم لمشاركة النساء في الانتخابات.
4- حركة نسائية قوية تتبنى قائمة النساء المرشحات من ذوي الخبرة والتجربة والكفاءة السياسية والثقافية.

فتح الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية لتحديد نسبة النساء المرشحات الى الانتخابات البرلمانية بالأستناد الى وثيقة أتفاق تبرم بين الأطراف صاحبة المصلحه.